مبدا قابلية المرفق العام النفطي للتغيير في ضوء تداعيات جائحة COVED-19 في الجهات الحكومية بدولة الكويت

د. حسن حمد الشمري

رئيس فريق الدائرة القانونية للإدارة المالية

شركة البترول الوطنية الكويتية

(ISSN: 2537 - 0758)

مبدا قابلية المرفق العام النفطي للتغيير في ضوء تداعيات جائحة COVED-19 في الجهات الحكومية بدولة الكويت

د. حسن حمد الشمري

ملخص البحث

مع اعتراف منظمة الصحة العالمية بأن (COVID-19) جائحة عالمية أو وباء عالمي تشكلت واقعة مادية من حيث توافر خطر جسيم وحال تتوافر خلاله الظروف الاستثنائية والقوة القاهرة التي تهدد السير المنتظم للمرفق العام في دولة الكويت ممثلا في شركة البترول الوطنية الكويتية وتطبيقا لمبدا قابلية المرق العام للتغيير والتعديل وعدم الثبات تمكنت شركة البترول الوطنية الكويتية في دولة الكويت من الاعتماد على تقنية LMD المتعلقة بالمذكرات الالكترونية وتقنية IBM ECM الخاصة بتحليل المخزون وتبادل المذكرات والمستندات لضمان السير المنتظم للمرفق وتمكين جميع أقسام الشركة من إنشاء المذكرات الإلكترونية والمستندات الخطية ومراجعتها والموافقة عليها رقميًا وتوزيعها على جميع أقسام شركة البترول الوطنية الكويتية بما يحقق زيادة الكفاءة في العمل في ظل ظروف (COVID-19).

الكلمات المفتاحية: المرفق العام النفطي– كوفيد ١٩– مبدأ عدم الثبات

Oil public utility changeability principle in light of the COVED-19 pandemic in government agencies in Kuwait

Abstract

The World Health Organization has recognized that the new Corona epidemic (COVID-19) is a global pandemic, a material event, an exceptional circumstance, and an unexpected serious danger that has caused a threat the exceptional circumstances and force majeure that threaten the regular functioning of the public facility in the State of Kuwait. The LMD and IBM ECM technology are tailor-made business process that enables All KNPC departments to electronically compose, review, approve, digitally sign and finally distribute electronic memos or letter documents to all KNPC departments, and is built on top of IBM ECM technology. Not only can electronic letters and memorandums be delivered more quickly, they can also be

processed by the recipient in a fraction of time which leads to increased efficiency.

Key words:
the general oil utility- Covid 19- the principle of Instability

المقدمة

يخضع كل نشاط للمرفق العام أيا كان شكله أو نمط استغلاله، بصوره مباشره عن طريق الجهة التي أنشأته أو بصورة غير مباشر عن طريق هيئه أخرى تقوم على نشاط المرفق.

كما يخضع نشاط المرفق العام بحسب طبيعة المرفق أداري أو صناعي أو تجارى إلى مجموعة من المبادئ الخاصة بتشغيله، وهي تتميز بكونها غير مألوفة في التعاملات الخاصة، وتهدف إلى ضمان إشباع وسد حاجات المصلحة العامة[1]، مثل مبدأ دوام سير المرفق بانتظام ومبدأ المساواة أمام المرافق العامة بالنسبة للمنتفعين من خدمات المرفق العام، بالإضافة إلى مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير والتبديل حسب الظروف أو كما يسمى بمبدأ عدم الثبات.

مشكلة البحث:

مع انتشار فيروس (COVID−19) بات من الضروري العامل مع تلك المستجدات التي مثلت واقعة مادية لحدث غير متوقع واستثنائي توافرت خلاله القوة القاهرة والظروف الاستثنائية غير المتوقعة.

ولعل المرافق العامة الحيوية في الدولة مثل مرفق الكهرباء والماء ومرفق الاتصالات ومرفق النفط كانت شديدة التأثر بالمستجدات التي صاحبت انتشار فيروس (COVID−19) كوباء عالمي، الأمر الذي تطلب تدخل القائمين على إدارة تلك المرافق الحيوية من أجل ضمان سيرها بانتظام وتطبيق المبادئ الحاكم للمرافق العام وأهمها مبدأ قابلية المرفق للتغيير والتبديل وعدم الثبات، الأمر الذي يثار خلاله التساؤل عن موقف المرفق العام النفطي كأحد المرافق العامة السيادية في دولة الكويت من الحد من تداعيات آثار فيروس COVID−19 على السير المنتظم للمرفق؟

(1) XAVIER BEWANCON: Le guide de la commande publique, Le Moniteur, 2004. 45.

(ISSN: 2537 - 0758)

خطة البحث:

نتناول موقف المرفق العام النفطي في دولة الكويت للحد من تداعيات جائحة كورونا المستجد (COVID-19) على السير المنتظم للمرفق من خلال التطبيق على المبادئ الحاكمة للمرفق العام وأهمها مبدأ دوام سير المرفق بانتظام لتقديم خدماته للمنتفعين ومبدأ قابلية المرفق للتغيير والتعديل أو عدم الثبات وذلك من خلال مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: خصوصية المرفق العام النفطي في دولة الكويت.

المبحث الثاني: المبادي الحاكمة للمرفق العام النفطي لمواجهة تداعيات (COVID-19).

المبحث الأول
خصوصية المرفق العام النفطي في دولة الكويت

ويعد القطاع النفطي أهم القطاعات الاقتصادية لاسيما في الدول المنتجة للنفط إذ يساهم هذا القطاع بنسب عالية من الناتج المحلي الإجمالي للدولة المنتجة للنفط.

ومن مظاهر خصوصية المرفق العام النفطي في دولة الكويت تمتعه بصف المرافق العامة السيادية من ناحية كما أنه من المرافق العامة الاقتصادية من ناحية أخرى وفق ما نشرحه في نقطتين:

أولا: المرفق العام النفطي من المرافق السيادية

ويتمتع المرفق العام النفطي في دولة الكويت بصفة المرافق العامة السيادية استنادا إلى ثلاث محاور:

- **المحور الأول:** اعتماد الميزانية العامة الكويتية على الإيرادات النفطية كمورد أساسي بل وأهم عناصر الإيرادات العامة الكويتية حيث تمثل ما نسبته ٩٠ بالمائة من مجموع الإيرادات العامة للدولة[٢]، وتشتمل الإيرادات النفطية في الكويت على

---

[٢] بلغت تقديرات الإيرادات النفطية في ميزانية ٢٠٢٠/٢٠٢١ مبلغ ٧٤٤٩.٩ مليون دينار كويتي، وحققت نحو ١٧٧١٩.٥ مليون دينار كويتي تمثل ما نسبته ٩٣.١ من جملة الإيرادات المحققة خلال السنة وبزيادة قدرها ١٠٢٦٩.٦ مليون دينار، ويرجع السبب الرئيسي إلى الارتفاع الملحوظ في سعر برميل النفط الذي وصل إلى مستويات قياسية خلال السنة المالية /٢٠٢٠/٢٠٢١ /... **انظر:** تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ ص ٣.

مبيعات النفط الخام والغاز الطبيعي العائد إلى مؤسسة البترول الكويتية وضريبة الدخل و رسوم الامتياز من شركة الزيت العربية المستقلة والتي تم إنهاء عقد الامتياز في عام ٢٠٠٣ وإنشاء "الشركة الكويتية لنفط الخليج" لإدارة المنطقة المقسومة.

وتعتبر هذه الإيرادات مورد أساسي في الميزانية العامة، على خلاف الإيرادات غير النفطية التي تتمثل في الضرائب والرسوم، والتي إذا تراجعت عند تقديرات الميزانية لا تكون بذات الأثر الذي تحدثه الانخفاضات في الأسعار النفطية وبالتالي في الإيرادات النفطية[٣].

- **المحور الثاني:** اعتبار المشروعات التي يقوم عليها المرفق العام النفطي من المشروعات السيادية مثل: استكشاف أو استخراج وإنتاج النفط، إذ يُعد موضوع منح الالتزامات للثروة الطبيعية من أخطر الموضوعات في حياة الدول وخصوصاً الدول التي تعتبر الثروات الطبيعية جزءاً جوهرياً من مواردها ذلك أن مورد الثروة الطبيعية أي البترول هو أكبر مورد في الدولة، فالمسألة هذه تجعل من الخطورة بمكان أن يترك حق إعطاء الالتزامات للسلطة التنفيذية ذلك أن منح الالتزامات وخصوصاً البترول في بعض الدول المنتجة للنفط كالكويت يجب ألا تُترك للسلطة التنفيذية في معزل عن البرلمان[٤].
- **المحور الثالث:** تكامل العمليات التي يقوم عليها مرفق النفط، بمعنى تتكامل أغلب شركات النفط تكاملا رأسيا Vertical integration بمعنى أن نشاطها يمتد ليغطي جميع المراحل من البئر حتى المستهلك النهائي فتضطلع الشركات النفطية الكبرى بالتعاقد مع الدولة المنتجة للنفط أو مع أحد مؤسساتها العامة لتنفيذ إحدى العمليات التالية:

١- التنقيب أو البحث عن النفط.
٢- تنمية الحقول تمهيدا لبدء الإنتاج.
٣- عملية الإنتاج أو الاستخراج من باطن الأرض.

---

[٣] **راجع** في خصوص مصادر الإيرادات النفطي وغير النفطية في دولة الكويت: د. إبراهيم محمد الحمود، المالية العامة الكويتية، طبعة ٢٠١٢، ص ٣٥٦ وما بعدها.

[٤] **راجع:**

- WALKER, DAVID "Addressing Fiscal Risks: A Case for Greater Truth and Transparency in Government Financial Reporting," International Journal of Government Auditing, 2011, p 117.

(ISSN: 2537 - 0758)

ويطلق على تلك المراحل السابقة مجتمعة (العمليات العليا Upstream operations)، والتي يعقبها ما يعرف (بالعمليات الأدنى Downstream operations) والتي تشمل:

١- نقل النفط من حقوله إلى معامل أو مصافي التكرير، سواء باستخدام الأنابيب Pipes أو بالنقل عبر البحار فى ناقلات متخصصة Tankers.

٢- عمليات التكرير Refining والتصنيع Processing لكي يستخلص من النفط الخام منتجات مكررة Products يصلح كل منها للاستهلاك فى الأغراض التي تناسبه.

٣- عمليات التسويق Marketing أو التوزيع Distribution التي تضع المنتجات المكررة فى متناول المستهلك النهائي(٥).

ويضاف إلى ما سبق أن المشرع الدستوري الكويتي أسبغ حماية على كل ما يرتبط بالمرفق العام النفطي من خلال حمايته الدستورية على موارد الثروات الطبيعية نظرا لاعتماد الإيرادات العامة الكويتية، كما سبق القول، على مورد أساسي هو النفط، فنص الدستور الكويتي في المادة (١٥٢) منه على أن كل التزام باستثمار مورد من موارد الثروة الطبيعية او مرفق من المرافق العامة لا يكون إلا بقانون ولزمن محدد، وتكفل الدولة الإجراءات التمهيدية لتيسير أعمال البحث والكشف وتحقيق العلانية والمنافسة، ومؤكدا في المادة (١٥٣) على أن كل احتكار لا يمنح إلا بقانون والى زمن محدد. **وإضافة إلى المادة (٢١) من الدستور الكويتي التي تنص على أن** "الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك الدولة تقوم على حفظها وحسن استغلالها بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني".

ثانيا: المرفق العام النفطي من المرافق الاقتصادية

بفعل الأزمات الاقتصادية وتطور وظيفة الدولة ظهر نوع جديد إلى جانب المرافق العامة المهنية والإدارية هي المرافق العام الاقتصادية الي تزاول نشاطا تجاريا أو صناعيا مماثلا لنشاط الأفراد وتعمل في ظروف مماثلة لظروف عمل المشروعات الخاصة، وبسبب طبيعة النشاط الذي تؤديه هذه المرافق دعا الفقه والقضاء إلى ضرورة تحرير هذه المرافق من الخضوع لقواعد القانون العام.

---

(٥) **أنظر في ذلك:** تقرير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بعنوان: الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية: الدور المحوري لشركات النفط العالمية، يناير ٢٠١٨، ص٢.

من أجل ذلك نجد أن مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها تخضع لقواعد القانون العام كما تخضع لقواعد وأحكام القانون الخاص وهذه هي الفكرة التي تقوم عليها المرافق العامة الاقتصادية.

صفوة القول: أن المرفق العام النفطي في دولة الكويت يمتع بصفة المرافق العام السيادية والاقتصادية نظرا لأهمية النفط والصناعات ومن ثم يتميز عن المرافق العام المهنية والإدارية والصناعية الأخرى في الدولة فإذا كان فكرة المرافق العامة من أهم موضوعات القانون الإداري وترد إليها معظم النظريات والمبادئ التي ابتدعها القضاء الإداري كالعقود الإدارية والأموال العامة والوظيفة العامة، فإن المرفق العام النفطي على هذا النحو ليس فقط أداة تعبر عن ذاتية القانون الإداري وإنما هو أيضا نشاط أو أسلوب إدارة يرتبط بمجال القانون العام[٦] ويعد أهم المرافق العامة الحيوية في دول الكويت.

المبحث الثاني

المبادي الحاكمة للمرفق العام النفطي لمواجهة تداعيات (COVID-19)

نظرا لأهمية المرافق العامة وعموم خدماتها كان لابد من وضع مبادئ حاكمة لها تتميز بالعمومية مثل المساواة والاستمرار وعدم الثبات، حيث اعتبر فقه القانون العام أن تلك المبادئ بمثابة قوانين المرافق العامة أو قوانين Rolland نسبة إلى الفقيه الفرنسي Louis Rolland وهو أول من نادى بتلك المبادئ في عام ١٩٣٤ وصاغها في نظرية تنظيم المرافق العامة[٧].

وفى وقت لاحق تلقى الفقه الفرنسي هذه النظرية ثم قننها المشرع في القوانين المتعلقة بالاتصالات كما فعل في قانون تنظيم الاتصالات الفرنسي الصادر في ٢٦ يوليه ١٩٩٦، وقانون البريد الصادر في ٢٥ يونية ١٩٩٩، ثم قانون الكهرباء الصادر في ١٠ فبراير عام ٢٠٠٠، وقانون ٣ يناير ٢٠٠٣ الخاص بالغاز الطبيعي ومرفق الطاقة[٨].

---

[٦] **راجع:**

- ANNE ELISABITH, VILLAIN COURRIER, contribution générale à l'étude de l'éthique du service publique en droit anglais et français comparé, Dalloz, 2017-. P52 .

[7] ESPAGNO (DELPHI NE) Essai de la refondation de notion de service public en droit administrative français Thèse de doctorat, Droit public, Toulouse 1,2012, p. 427.

[٨] **راجع:**

(ISSN: 2537 - 0758)

لقد طبق المرفق العام النفطي في دولة الكويت تلك المبادئ وظهرت بصور واضحة للحد من تداعيات **(COVID-19)** وذلك على النحو التالي:

أولا: ضمان السير المنتظم للمرفق العام النفطي

المرفق العام هو كل مشروع أو نشاط تقوم به الإدارة العامة بنفسها أو بواسطة أفراد آخرين تحت رقابتها وإشرافها إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا للنفع العام.

وتتعدد المرافق العامة، كما تختلف أساليب إدارتها، فلا يمكن القول بأننا أمام مرفق عام إلا إذا تولت الإدارة بنفسها إدارة المرفق العام، أو تولت إدارته بطريق غير مباشر، وتتحقق الإدارة المباشرة للمرفق العام بأحد أسلوبين:

الأسلوب الأول: أسلوب الاستغلال المباشر (ويسمى بالريجى) **(Régie)** حيث يتمثل هذا الأسلوب في قيام إحدى الوزارات أو وحدات الإدارة اللامركزية كالمحافظات في الدول التي تتبنى اللامركزية الإقليمية بإدارة مرفق عام بطريق مباشر دون منح هذا المرفق الشخصية القانونية المستقلة[٩].

والأسلوب الثاني: أسلوب الهيئة أو المؤسسة العامة وهو يتمثل في إنشاء هيئة عامة أو مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن الدولة ويعهد إليها بإدارة مرفق عام.

وقد أشار الدستور الكويتي الصادر سنه ١٩٦٢ بشكل عابر إلى اصطلاح المؤسسة العامة دون تحديد ماهية هذا الاصطلاح ولو بوجه عام حيث نصت المادة ١٣٣ من الدستور الكويتي على أن "ينظم القانون المؤسسات العامة... بما يكفل لها الاستقلال في ظل توجيه الدولة ورقابتها".

ولضمان سير المرفق العام بصورة عامة بانتظام وعلى الدوام يجب ألا يتوقف نشاط المرفق العام في أية ظروف حتى لا يحرم المنتفعين بخدماته فلو افترضنا أنه بسبب الظروف التي صاحبت **(COVID-19)** من فرض لحظر التجوال او عزل بعض المناطق السكنية او تعطيل ذهاب الموظفين إلى الدوائر الحكومية إلى غير ذلك من التدابير العام للضبط الإداري للحد من انتشار الفيروس، فإن توقف نشاط المرفق العام

- ANNE ELISABITH, VILLAIN COURRIER, op. cit. P 52 .

[٩] د. عزيزة الشريف، ود. يسرى محمد العصار، القانون الإداري، النشاط الإداري، مطبوعات جامعة الكويت، ٢٠٠١، ص٨٤.

النفطي سيكون له تداعياته على المنتفعين بخدمات المرفق من ناحية وعلى الاقتصاد القومي من ناحية أخرى نظرا لخصوصية الإيرادات العامة النفطية في دولة الكويت.

من أجل ذلك سعى المرفق العام النفطي لتطبيق الصورة الإلكترونية لأسلوب الإدارة المباشرة أي إدخال إدارة المرفق لأسلوب وسائل الاتصال الحديثة في تعامل المرفق مع المنتفعين بخدماته.

مفاد ذلك أنه خلال الظروف الاستثنائية المصاحبة للحد من تداعيات انتشار **(COVID-19)**، فإن تكنولوجيا المعلومات كانت قادرة على اتخاذ الخطوات اللازمة للسماح للمستخدمين بالعمل من المنزل و ضمان استمرارية العمل.

لقد أطلق المرفق العام النفطي في دولة الكويت منصة الكترونية تحت مسمى "**KONNECT**"، وهي عبارة عن البوابة الخارجية لشركة البترول الوطنية الكويتية حيث تسمح المنصة للمنتفعين من خدمات المرفق وكافة المستخدمين للوصول إلى التطبيقات الرئيسية مثل **MAXIMO، DIMSو ORACLE HR & FINANCE** والمزيد من التطبيقات التي تسمح لموظفي الشركة القيام بمهام العمل المنوط بهم من منازلهم بدون تكلفة(١٠).

ويبين المخطط التالي فكرة استخدام الوسائل التكنولوجية لضمان الاستمرار المنظم للمرفق العام النفطي:

مستخدم الوصول إلى KONNECT منذ ذلك الحين إطلاقه في ١٩ مارس ٢٠٢٠	**ORACLE HR ORACLE FINANCE MAXIMO للتخطيط والميزنة DIMS ECM تحليل المخزون K2G Portal K2K Portal Easy Memo LIMS Process Systems تتبع Yasser EIMS الشحنة PEARL كثافة التدريب**	**التطبيقات يمكن الوصول إليها من المنزل**

(١٠) **راجع:**

.-KNPC.IT Department, Konnect: KNPC' s External portal, 2019, p3.

(ISSN: 2537 - 0758)

ثانيا: **تطبيق المرفق العام النفطي لمبدأ عدم الثبات**

إذا كانت المرافق العامة تهدف إلى إشباع الحاجات العامة للأفراد وكانت هذه الحاجات متطورة ومتغيرة باستمرار فإن الإدارة المنوط بها إدارة وتنظيم المرافق العامة تملك دائما تطوير وتغيير المرفق من حيث أسلوب إدارته وتنظيمه وطبيعة النشاط الذي يؤديه بما يتلاءم مع الظروف والمتغيرات التي تطرأ على المجتمع، ومسايرة لحاجات الأفراد المتغيرة باستمرار.

ومن تطبيقات هذا المبدأ أن من حق الجهات الإدارية القائمة على إدارة المرفق كلما دعت الحاجة أن تتدخل لتعديل بإدارتها المنفردة لتعديل النظم واللوائح الخاصة بالمرفق أو تغييرها بما يتلاءم والمستجدات دون أن يكون لأحد المنتفعين الحق في الاعتراض على ذلك والمطالبة باستمرار عمل المرافق بأسلوب وطريقة معينة ولو أثر التغيير في مركزهم الشخصي[١١].

وهذا المبدأ يسري بالنسبة لكافة المرافق العامة أيا كان أسلوب إدارتها بطريق الإدارة المباشرة أم بطريق الالتزام، فهو يعنى ملائمة المرفق في تقديم خدماته وتطوره في ضوء تغير وتطور للحاجات العامة والجماعية وللمصلحة العامة.

إن مبدأ عدم الثبات يعنى مواكبه المرفق لتطور الحاجات العامة والمصلحة العامة فضلا عن تغيرها مع تغير المظاهر الفنية والتقنية بتغير الزمان، وهذا التغير تقدره السلطات العامة فى الدولة.

والواقع أن تطبيق مبدأ عدم الثبات على المرفق العام له تأثيره ليس فقط على موظفي المرفق بل والمنتفعين من خدماته ولذلك عبر القضاء الفرنسي عن هذا التأثير بمصطلح **الجبر الواقع على مستخدمي المرفق العام**، وكانت القضية أمام مجلس الدولة الفرنسي في حكم له صادر فى ٢٧ يناير عام ١٩٦١ في قضية (Vannier) وهي قضية خاصة بشأن إلغاء بث التليفزيون على الخط رقم ٤٤١ الفضائي حيث رفض مجلس الدولة الحكم بالتعويض بالنسبة للضرر الذي أصاب مالكي أجهزة تلفزيونية ذات نوع خاص في الاستقبال، نتيجة لإيقاف الإرسال على القناة الوحيدة التي كانت هذه الأجهزة تستقبل عليها الإرسال، مؤسسا حكمه هذا على أن الضرر هنا غير جسيم، بل هو ضرر عادي، وبالتالي لا محل للتعويض على أساس خطأ فاحش أو جسيم[١٢] وأن

---

[١١] **راجع:**

- ESPAGNO (DELPHI NE)., op. cit. P 301 .

[١٢] **راجع:**

مستخدمي المرفق العام يجب ان يتحملوا أي جبر واقع عليهم نتيجة قابلية المرفق العام للتغيير والتبديل وعدم الثبات.

وفي قضية جامعة باريس أكد مجلس الدولة في ١٢ فبراير لعام ١٩٨٢ أنه لابد للتعليم العالي أن يضع تعريفا لمنتفعيه من الخدمات العامة المستمدة من التشريعات واللوائح يمكن الطلاب من حق الحصول على المنافع التي يقدمها مرفق التعليم على الدوام. كما يجب توفير ترتيبات إنتقالية لتمكين طلاب الدراسات العليا لاستكمال دراستهم في المؤسسة التعليمية التي بدؤا فيها، وأن قرار جامعة باريس الذي رفض تمكين بعض طلاب الدراسات العليا من استكمال دراستهم في الجامعة بسبب تغيير المناهج فيها لا ينتهك أي حقوق مكتسبة للطلاب الحاليين في الدراسات العليا[١٣].

ومفاد مبدأ الثبات في أحكام القضاء الفرنسي بأن إنشاء وإلغاء المرافق العامة هي مساءلة تخضع لتقدير السلطات العامة ولا تخضع لتقدير مستخدمي المرفق، وفي كل حال من الحالات فان مستخدم المرفق يكون موجود في وضع قانوني أولائحى يحميه.، أما اذا كان المرفق ذا طبيعة تجارية أو صناعية، فان المستخدمين عادة ما يكونوا فى حالة عقدية بينهم وبين المرفق العام، فيجوز لجهة الإدارة فى أي وقت أن تلغى هذا المرفق باسم مبدأ عدم ثبات المرفق مالم يكن المشرع أصبغ على هذا المرفق وصف إلزامي فيلزم فى هذه الحالة صدور قانون أو تدخل من المشرع لإلغاء المرفق.

لقد طبق المرفق العام النفطي في دولة الكويت مبدأ قابليته للتغيير والتبديل وعدم الثبات للحد من تداعيات **(COVID-19)** على المنتفعين ومستخدمي المرفق من خلال المستندات الموقعة الكترونيا اعتمادا على التكوين عبر الانترنت والتوقيع الالكتروني والقوالب المعيارية خاصة بالنسبة لهؤلاء المستخدمين الذي تربطهم علاقة تعاقدية مع المرفق او ينوون تقديم الخطابات والمستندات التي تؤهلهم للعمل مع مرفق لنفط ولا يستطيعون انجاز معاملاتهم نظرا لعدم وجود أغلب الموظفين في ذات الوقت تجنبا لانتشار **(COVID-19)**.

- CE, Sect., 27 janvier 1961, Sieur Vannier (Rec., p. 60) (Section.- Req. N° 38. 661. - Mlle Même, rapp. ; M. Kahn, c. du g. ; MMes Ryziger et Hennuyer, av.). http://www.lex-publica.com

(13) CE, Sect., 27 janvier 1961, Sieur Vannier (Rec., p. 60) (Section. - Req. N° 38.661 - .Mlle Même, rapp. ; M. Kahn, c. du g. ; MMes Ryziger et Hennuyer، av.).. http://www.lex-publica.com:

CE, 12 février 1982, requête numéro 27098, requête numéro 27099, requête numéro 27100, Université de Paris VII (Rec. p.70 ; D. 1983, inf. rap.p.233.

(ISSN: 2537 - 0758)

ويبين المخطط التالي تطبيق المرفق العام النفطي في دولة الكويت لمبدأ عدم الثبات:

"العمل من المنزل"

التكوين عبر الإنترنت	توقيع إلكتروني	النماذج الالكترونية المعتمدة

تم اعتماد "المذكرة السهلة" رسميًا لـ LMD في ١٧ مارس ٢٠١٩، وهي عملية تجارية مصممة خصيصًا لتمكين جميع أقسام شركة البترول الوطنية الكويتية من إنشاء المذكرات الإلكترونية أو المستندات الخطية ومراجعتها والموافقة عليها رقميًا وتوزيعها أخيرًا على جميع أقسام شركة البترول الوطنية الكويتية، وهي تستند على تقنية IBM ECM حتى يمكن تسليم الخطابات والمذكرات الإلكترونية بسرعة أكبر بل بالإضافة إلى معالجتها من قبل المستلم في وقت قصير مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة(١٤).

خطابات موقعة رقميا من مارس ٢٠١٩ حتى يناير ٢٠٢٠	المذكرات الموقعة رقمياً من فبراير ٢٠٢٠ حتى يناير عام ٢٠٢١

الخاتمة

يعتبر المرفق العام النفطي في دولة الكويت ممثلا في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها من أهم المرافق العام السيادية والاقتصادية في الدولة الأمر الذي دعى إدارة المرفق إلى تطبيق المبادئ الحاكمة للمرفق العام وأهمها مبدأ دوام سير المرفق بانتظام وعلى الدوام ومبدأ قابلية المرفق العام للتغيير والتبديل وعدم الثبات وذلك من أجل مواجهة تداعيات **(COVID-19)** والحد من أثارها السلبية في ظل تطبيق الدولة لتدابير الضبط الإداري من فرض الحظر وعدم نقل موظفي المرفق العام وفرض العزل المناطقي والحجر المؤسسي والحجر المنزلي وغيرها من التدابير العامة.

---

(١٤) **راجع:**

.-KNPC.IT Department, easy MeMO,: https://webportal.knpc.com.

نتائج البحث:

١. تكمن أهمية المرفق العام النفطي في دولة الكويت من الناحية الاقتصادية في خصوصية المرفق بالنسبة للإيرادات العامة والميزانية الكويتية.
٢. المرفق العام النفطي في دولة الكويت من المرافق العام السيادية الاقتصادية.
٣. ضمن المرفق العام النفطي عدم تأثره بتداعيات **(COVID-19)** من خلال الانتقال من الصورة النمطية إلى الشكل الالكتروني للمرفق العام.
٤. فكرة العمل من المنزل مكنت مستخدمي المرفق والمتعاملين معه والمنتفعين بخدماته من استمرار التعامل مع المرفق العام النفطي في ظل ظروف **(COVID-19)** الاستثنائية.
٥. لقد اثبت المرفق العام النفطي قابليته للتغيير والتبديل وعدم الثبات لمواجهة تداعيات **(COVID-19)** والالتزام بتدابير الضبط الإداري التي طبقتها دولة الكويت.

توصيات البحث:

١. أن تحذو المرافق العامة في الكويت حذو المرفق العام النفطي لمواجهة أية ظروف استثنائية.
٢. على الدولة التخفيف من تدابير الضبط الإداري كلما قلت خطورة انتشار الفيروس.

المراجع

المراجع العربية

١. إبراهيم محمد الحمود، المالية العامة الكويتية، طبعة ٢٠١٢.
٢. تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2020.
٣. تقرير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بعنوان: الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية: الدور المحوري لشركات النفط العالمية، يناير ٢٠١٨.
٤. عزيزة الشريف، ود. يسرى محمد العصار، القانون الإداري، النشاط الإداري، مطبوعات جامعة الكويت ٢٠٠١.

(ISSN: 2537 - 0758)

المراجع الأجنبية

1. ANNE ELISABITH, VILLAIN COURRIER, contribution générale à l'étude de l'éthique du service publique en droit anglais et français comparé, Dalloz, 2017 .
2. **KNPC**.IT Department, easy MeMO,: https://webportal.knpc.com.
3. .**KNPC**.IT Department, Konnect: KNPC' s External portal, 2019.
4. ESPAGNO (DELPHI NE) Essai de la refondation de notion de service public en droit administrative français Thèse de doctorat, Droit public, Toulouse 1,2012.
5. WALKER, DAVID "Addressing Fiscal Risks: A Case for Greater Truth and Transparency in Government Financial Reporting," International Journal of Government Auditing, 2011.
6. XAVIER BEWANCON: Le guide de la commande publique, Le Moniteur, 2004..

مصادر الأحكام القضائية

1. -CE, Sect., 27 janvier 1961, Sieur Vannier (Rec., p. 60) (Section.- Req. N° 38. 661.- Mlle Même, rapp. ; M. Kahn, c. du g.; MMes Ryziger et Hennuyer, av.). http://www.lex-publica.com
2. CE, Sect., 27 janvier 1961, Sieur Vannier (Rec., p. 60) (Section.- Req. N° 38 -.٦٦١.Mlle Même, rapp. ; M. Kahn, c. du g.; MMes Ryziger et Hennuyer، av.).. http://www.lex-publica.com:
3. CE, 12 février 1982, requête numéro 27098, requête numéro 27099, requête numéro 27100, Université de Paris VII (Rec. p.70 ; D. 1983, inf. rap.